

نظام جديد للتعين.. وتطبيق المرحلة الأولى من تدوير الوظيفة العامة

١٢٦٤ خدمة عالية الجودة وبإجراءات ميسرة وشفافة وبتكلفة معقولة



• تعزز وزارة الخدمة المدنية والتأمينات تنفيذ جملة من الإجراءات الرامية لتوجيهات فخامة الأخ عبد الله صالح رئيس الجمهورية للحكومة في ٢١ أغسطس الماضي بشأن القضايا الراهنة. وتستهدف الوزارة خلال الفترة من الربع الرابع من العام الجاري وحتى الربع الأول من العام ٢٠٠٩ الاهتمام بتطوير وتحسين الإدارة الحكومية، ورفع كفاءة وفاعلية أجهزتها بدءاً من التحديد الدقيق للدور ووظيفة كل جهاز من أجهزة الدولة وإنهاء حالة التداخل والتكرار في الاختصاصات، ومراجعة هيكلها التنظيمية والوظيفية وتطوير تشريعاتها ونظمها وآليات عملها وترشيدها وفقاً لوضع نظم وآليات فاعلة ومتابعة وتقييم أداؤها وبما يضمن حصول المواطنين والمستثمرين وجميع التعاملين معها على خدمات عالية الجودة وبإجراءات ميسرة وشفافة وخالية من المعوقات وبتكلفة معقولة. وأكدت مصفوفة الإجراءات التنفيذية الرامية لتوجيهات فخامة الأخ الرئيس للحكومة حصلت عليها "الميثاق" على أن وزارة الخدمة المدنية والتأمينات سوف تقوم بمراجعة النتائج التي خرجت بها الدراسة الخاصة بمراجعة دور ووظيفة الدولة، وتحديد الأدوار والوظائف التي سوف تحتفظ بها الحكومة والتي سوف تتخلى عنها لصالح القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في ضوء النتائج والنوصيات التي خرجت بها الدراسة، بالإضافة إلى التحديد الدقيق للأدوار والوظائف التي ستناط بكل وحدة من وحدات الخدمة العامة، من خلال مراجعة الأدوار والوظائف والقوانين والنظم والهيكل وتحديد جوانب التكرار والأزدواج والتداخل في الاختصاصات. كما تهدف الوزارة إلى بناء الهيكل التنظيمي والوظيفي للدولة بما يتواءم مع الأدوار والوظائف الجديدة، وذلك عبر إجراءات تنفيذية تتضمن تطوير الهيكل التنظيمي والوظيفي للدولة بما يتواءم مع الأدوار والوظائف الجديدة وتحديد عدد الوزارات والهيئات والمؤسسات، والأدوار والوظائف التي ستناط بكل وحدة من وحدات الخدمة العامة، ومراجعة السياسات والمعايير التنظيمية القائمة ومعالجة مشكلات التضخم التنظيمي وتقليص خطوط السلطة وتوسيع نطاق الإشراف واللامركزية وتفويض السلطة.

القطاعين العسكري والأمني، وتطوير وتطبيق نظام المراجعة الداخلية من خلال استعمال إعداد نظام المراجعة الداخلية والبدء بتطبيق النظام في وحدات مختارة. بالإضافة إلى تطوير وتطبيق نظام تقييم الأداء المؤسسي باستكمال إعداد النظام والبدء بتطبيقه في عدد من الوحدات المختارة.

الأجور والمرتبات

وتسعى وزارة الخدمة المدنية إلى تحسين الأوضاع المعيشية للموظفين والمقاعدين وذلك بإطلاق المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات واستكمال إعداد النظام والبدء بتطبيقه في عدد من الوحدات المختارة.

وتضمنت حزمة الإجراءات التنفيذية تقديم تقرير نهائي حول نتيجة النقل إلى الهيكل العام للمرتبات والأجور للمرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات رقم ٤٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن نظام الوظائف والأجور والمرتبات، وتقديم تقرير حول مستوى تنفيذ مصفوفة الإصلاحات الإدارية والمؤسسية للحصول على الزيادات الخاصة بالمرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات، واستكمال عملية النقل إلى الهيكل العام للموظفين المؤجلين والوحدات التي لم تنقل موظفيها إلى الهيكل العام، فضلاً عن استكمال تنفيذ مصفوفة الإصلاحات الإدارية والمؤسسية الخاصة بالمرحلة الأولى.

وفي إطار تنفيذ المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات والقانون رقم ٤٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن نظام الوظائف والأجور والمرتبات، تعمل الوزارة على إعداد مصفوفة الإصلاحات الإدارية والمؤسسية للمرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات، وتحديد وحدات الخدمة العامة للانتقال إلى المرحلة الثانية من الهيكل العام للمرتبات والأجور، وإعداد جداول الأجور والمرتبات للمرحلة الثانية وتحديد مقدار الزيادات التي سوف يحصل عليها الموظفون والمتقاعدون، والبدء بمنح الزيادات للموظفين والمتقاعدين في وحدات الخدمة العامة وفي صناديق التقاعد التي استتمت تنفيذ الإصلاحات المرحلة من المرحلة الأولى وتنفيذ مصفوفة الإصلاحات الإدارية والمؤسسية للمرحلة الثانية.

كما تستعد وزارة الخدمة المدنية والتأمينات لإنشاء وحدات سكنية في محافظات عدن والحديدة وتعز وحضرموت وأمانة العاصمة، من خلال تخصيص جزء من فائض أموال الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في إنشاء وحدات سكنية، وإعداد المخططات الهندسية والمواصفات الفنية وثيقة المناقصة، وتوقيع العقود والبدء بالتنفيذ خلال الربع الأول من العام ٢٠٠٩م.

معلومات المسافرين في مطار المكلا، وتطوير خدمة البعثات في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وشملت إجراءات المصفوفة إلغاء الخدمات المكررة ودمج الخدمات المجرأة، واعتماد نظام الشباك الواحد في تقديم الخدمات الحكومية للقطاع الخاص، ووضع المبادئ والأسس والقواعد التي سيتم في ضوءها مراجعة طرق وأساليب الخدمات الحكومية، وتطوير نظام السكرتارية والاستقبال، وتطوير نظام للشكاوى وإنهاء آليات وأدوات جديدة للرقابة الإدارية وإنشاء دائرة للرقابة على جودة الخدمات الحكومية في وزارة الخدمة المدنية.

ومن ضمن المهام التي تركز عليها وزارة الخدمة المدنية خلال العامين القادمين توريد النظام الآلي الموحد للموارد البشرية والبدء بتطبيقه على عينة مختارة في الدواوين العامة، وتطبيق نظام البصمة والصورة البيولوجي على جميع الموظفين والمتقاعدين في كافة وحدات الخدمة وفي جميع صناديق التقاعد، من خلال إعداد الدليل الإجرائي لتطبيق نظام البطاقة الوظيفية وتحديد مراحل تنفيذ نظام البطاقة الوظيفية باستخدام نظم البصمة والصورة في القطاع المدني وفي القطاعين العسكري والأمني، واستكمال بناء قاعدة البيانات المركزية وقواعد البيانات الرئيسية في الفرعية، وتنزيل بيانات الموظفين الذين لم يحضروا لأخذ بصماتهم وصورهم لشهر سبتمبر ٢٠٠٧، والاستيفاء الآلي للبصمة والصورة من كافة الموظفين والمتقاعدين في القطاع المدني وفي

القانونية سيتم استصدار قرار من مجلس الوزراء بتشكيل لجنة لإعداد لائحة خاصة بتنظيم القرارات والمراسلات والتوجيهات الصادرة عن الموظف وحجبتها القانونية، إلى جانب تعزيز الانضباط الوظيفي ونقل صلاحية إعداد كشف الراتب إلى المديرية، من خلال استصدار قرار من مجلس الوزراء بالموافقة على إنشاء إدارات شئون الموظفين في المديرية التي يتوفر لديها الإمكانيات لذلك.

تطوير الخدمات

كما تخطط الوزارة لوضع نظم وآليات فاعلة ومتابعة وتقييم أداء وحدات الخدمة العامة وبما يضمن حصول المواطنين والمستثمرين وجميع التعاملين معها على خدمات عالية الجودة وبإجراءات ميسرة وشفافة وخالية من الفساد وبتكلفة معقولة، وذلك من خلال إصدار ونشر أدلة الخدمات الحكومية بحيث تتضمن اسم الخدمة وجهة ومكان تقديمها والوثائق والإجراءات والرسوم والزمن لـ ١٢٦٤ خدمة، ووضع وتنفيذ نظام لتحديث أدلة الخدمات بكافة المتغيرات، ومراجعة وتطوير إجراءات تقديم الخدمات التي تتصف بالتعقيد من خلال برنامج التحديد لتطوير الخدمات العامة وذلك لخدمات مكتب الجمهور بوزارة الخدمة المدنية، والصراف الآلي في الهيئة العامة للبريد، وتتبع أثر المعاملات في المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية، وتحسين خدمات الطوارئ في مستشفى الجمهوري بصنعاء، وخدمة

المسموح بها للحصول على إجازة خاصة بدون راتب، ومراجعة بدل الريف وفقاً للدليل المعياري لبديل طبيعة العمل.

وكشفت مصفوفة الإجراءات التنفيذية عن استمرار وزارة الخدمة المدنية والتأمينات في تشغيل صندوق الخدمة المدنية من خلال مراجعة نظام تقييم الأداء الوظيفي ووضع النظم والإجراءات وإنشاء الكيانات لتقييم أداء الموظفين وبما يضمن التطبيق الصارم لمبدأ الثواب والعقاب، وتخفيض ١٩ ألف موظف من كشف الراتب من الموظفين الفائضين، منهم ٩٩٨٤ موظفاً خلال العام الجاري، و٦٧٤٤ موظفاً بنهاية العام ٢٠٠٨، و١٣٤٢٢ موظفاً في الربع الأول من العام ٢٠٠٩، وإعداد دراسة لتقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الصندوق على الموظفين الفائضين المشمولين ببرامج الصندوق.

ويهدف تنظيم العمل النقابي في وحدات الخدمة العامة سيتم تشكيل لجنة تتولى وضع الضوابط والأحكام المنظمة للعمل النقابي والعقوبات على من يخل بواجباته الوظيفية، ومن أجل معالجة أوضاع الموظفين الذين يستلمون راتباً ولا يشغلون وظيفة بسبب إلغاء وظائفهم أو بسبب عدم الحاجة، ستقوم الوزارة باستصدار قرار من مجلس الوزراء بالموافقة على نقل الموظفين الفائضين من وحدات الخدمة العامة إلى وزارة الخدمة المدنية لإعادة توزيعهم أو إحالتهم إلى صندوق الخدمة المدنية.

وبحسب المصفوفة السابقة فإنه ويهدف تنظيم القرارات والمراسلات والتوجيهات الصادرة عن الموظف العام وحجبتها

كتب / جمال مجاهد

وأشارت المصفوفة التنفيذية إلى استكمال إعادة بناء هيكل الأجهزة الحكومية الاستراتيجية وهي وزارات الخدمة المدنية والتأمينات الصحة العامة والسكان، الشؤون الاجتماعية والعمل والجهز المركزي للرقابة والمحاسبة ومصحة الجمارك ومصحة الضرائب والهيئة العامة للطيران المدني والأرصاء، وإعادة هيكلة الصناديق الخاصة من خلال دراسة أوضاعها، وتطوير نظام لتوصيف الوظائف عن طريق بناء الدليل المعياري لتوصيف الوظائف، كما سيتم تعزيز قدرات المؤسسات التدريبية الحكومية من النواحي التنظيمية والبشرية والإمكانات والوسائل المالية من خلال إعادة بناء هيكل المعهد الوطني للعلوم الإدارية وتحديد وتوظيفه في تنفيذ خطة الاحتياجات التدريبية، ومراجعة الخطة الوطنية للتدريب بحيث تركز بصفة أساسية على إعداد مهارات عالية التخصص في المجالات المهمة واللازمة لتمكين الحكومة من تنفيذ برامجها وخططها، وتطوير نظم وآليات فاعلة للتنسيق والمتابعة والتقييم لتنفيذ الإصلاحات في كافة وحدات الخدمة العامة.

الحكم الرشيد

وتستعد الوزارة للقيام بعدة مهام أبرزها تطوير النظم والسياسات والإجراءات وتعزيز القدرات المؤسسية والمادية والبشرية بما يمكن من تنفيذ المهام والإصلاحات المتعلقة بالحكم الرشيد وبالتحديث والتطوير الإداري، وذلك من خلال تعزيز القدرات المؤسسية اللازمة لتقديم الدعم الفني والقيام بالتنسيق والمتابعة والتقييم في كل ما يتعلق بالحكم الرشيد وبالتحديث والتطوير الإداري، وإنشاء وظيفة منسق الحكم الرشيد في كل وحدة من وحدات الخدمة العامة يعين عليها كوادر تمتلك التأهيل العلمي والخبرات العلمية، وإعداد نظام متكامل يضمن جمع ورصد وتدقيق البيانات والمعلومات حول البرامج المخطط تنفيذها ومستويات التنفيذ، كما ستعمل الوزارة على التخلص من باقي الأسباب المؤثرة للاختلالات والفساد في الوظيفة العامة، عبر وضع ضوابط وقيود صارمة على التوظيف والنقل والإعادة والتعاقد.

مراجعة نظم الخدمة

وفي إطار مراجعة تشريعات ونظم الخدمة المدنية ستعمل الوزارة خلال ما تبقى من العام الجاري وحتى مطلع العام ٢٠٠٩، على إعداد وتطبيق نظام للتعين في الوظيفة العامة يحدد الشروط والمواصفات المطلوب توفرها للتعين في الوظيفة وتحديد صلاحيات التعيين، وإعداد قانون شامل ينظم كافة الأحوال العامة للخدمة العامة، وتطوير نظام التدوير في الوظيفة العامة وتطبيق المرحلة الأولى من النظام، وتنظيم حركة التنقلات بين وحدات الخدمة العامة وبين الوحدات الإدارية، بالإضافة إلى مراجعة المدد الزمنية

منسق للحكم الرشيد في وحدات الخدمة العامة، وإنهاء التداخل والتكرار في الاختصاصات

